

أنتاج النفط العالمي حسب النوع

نوع النفط	شهري	سنوي
World Crude Oil, Part A الخام العالمي من النوع الأول	1.1a	4.1a
World Crude Oil Production, Part B الخام العالمي من النوع الثاني	1.1b	4.1b
World Crude Oil Production, Part C الخام العالمي من النوع الثالث	1.1c	4.1c
OPEC Crude Oil Production (Excluding Condensate) إنتاج أوبك من النفط الخام	1.2	4.2
World Natural Gas Plant Liquids Production إنتاج سوائل الغاز العالمي	1.3	4.3
World Oil Supply المعروض من الخام العالمي	1.4	4.4

أنتاج النفط العالمي لدول خارج أوبك

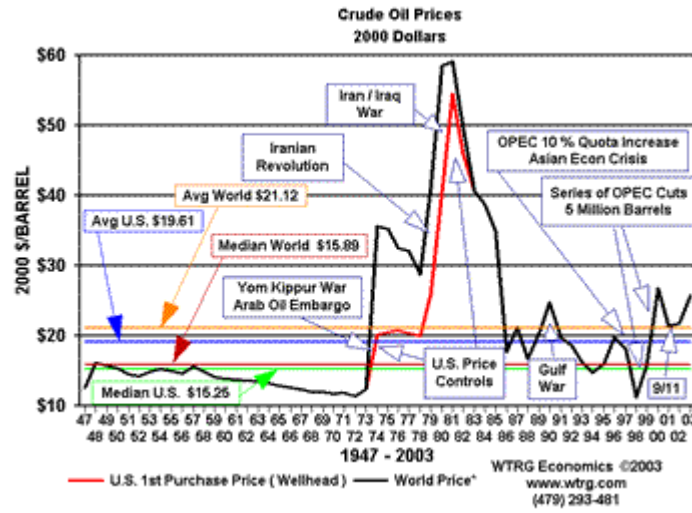
Non-OPEC Reduction Pledges (12/5/2001)*		
	4Q01 Production (est.)	Reduction*
روسيا	7,200,000 b/d	150,000 b/d
النرويج	3,400,000 b/d	100,000 b/d - 200,000 b/d
المكسيك	3,000,000 b/d	100,000 b/d
عمان	940,000 b/d	50,000 b/d
انجولا	710,000 b/d	amount unspecified

بالإضافة إلى كندا (2.68 مليون) والبرازيل 1.42 مليون والنيجترا 2.94 مليون والصين 3.20 مليون حاليا أسعار النفط الخام تتأثر شأنها في ذلك شأن كل السلع الأخرى بالتغيرات الحادة في العرض والطلب وقد تمتد دورات الارتفاع والانخفاض في السعر لسنوات مستجيبة بذلك للتغيرات في الطلب العام ومعدل إنتاج الأوبك والمنتجين من خارج الأوبك.

وقد قامت الولايات المتحدة بعملية ضبط أسعار الصناعة خلال القرن العشرين بمجموعه كبيرة من القوانين والتشريعات وكميات الإنتاج من كل سلعه وفي مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية كان متوسط السعر للنفط حوالي 19.61 دولار للبرميل الواحد وفقا للأسعار القياسية لعام 2000 في الوقت الذي كان متوسط السعر للبرميل داخل الولايات المتحدة 15.25 دولار مما يعني انه خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1947-2003 كان 50% من الوقت أعلى من 15.25 دولار للبرميل.

ففي مارس عام 2000 تم تبني الأسعار الجديدة لسلة الأوبك والتي تقع ما بين 22-28 دولار للبرميل كرد فعل للتوترات والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط ولم يتجاوز السعر فعليا ال 22 دولار إلا خلال الأزمات فقط وخلال نفس الفترة كان سعر النفط العالمي يزيد فقط 1.5 دولار عن سعر البترول الأمريكي

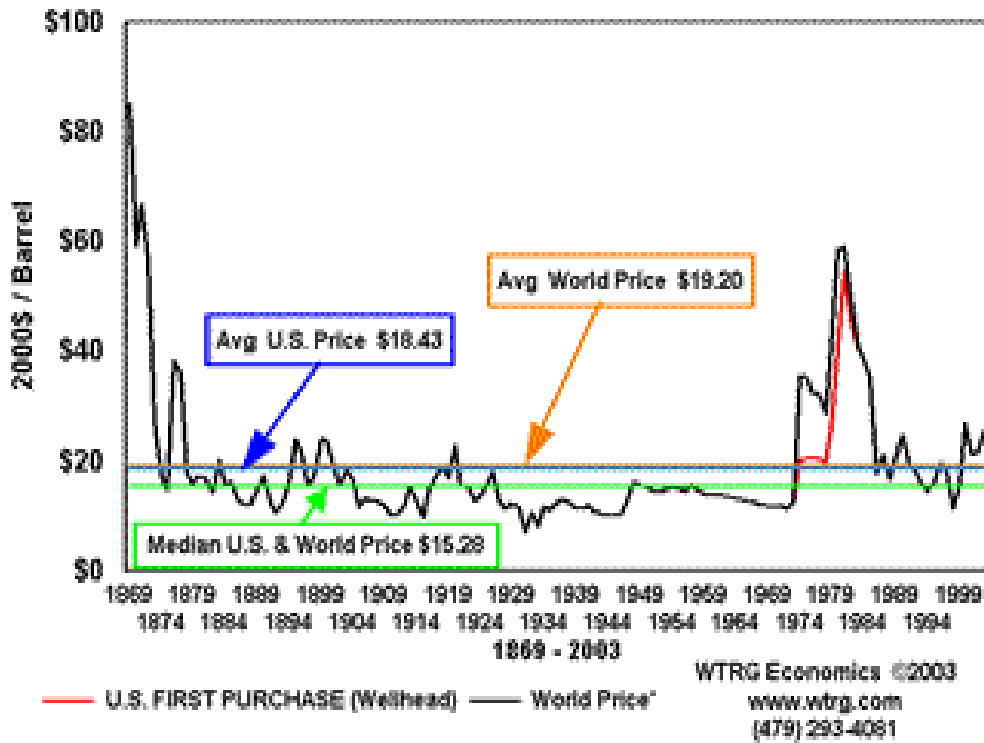
Crude Oil Prices 1947-2003 chart



ولو نظرنا إلى التاريخ اعتبارا من عام 1869 لوجدنا أن النفط الأمريكي إذا ضبط وفقا لأسعار التضخم كان متوسط سعره حوالي 18.43 دولار للبرميل بينما النفط العالمي حوالي 19.20 دولار للبرميل وخلال تلك الفترة الممتدة منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا كان سعر النفط الأمريكي أو العالمي يقل عن 15.28 دولار في 50% من الوقت وهذا يعني انه بالإمكان طوال ذلك الوقت تحقيق أرباح في أسعار تقل عن 15.28 دولار للبرميل سواء لأمريكا أو أوبك أو باقي العالم.

Crude Oil Prices 1867-2003

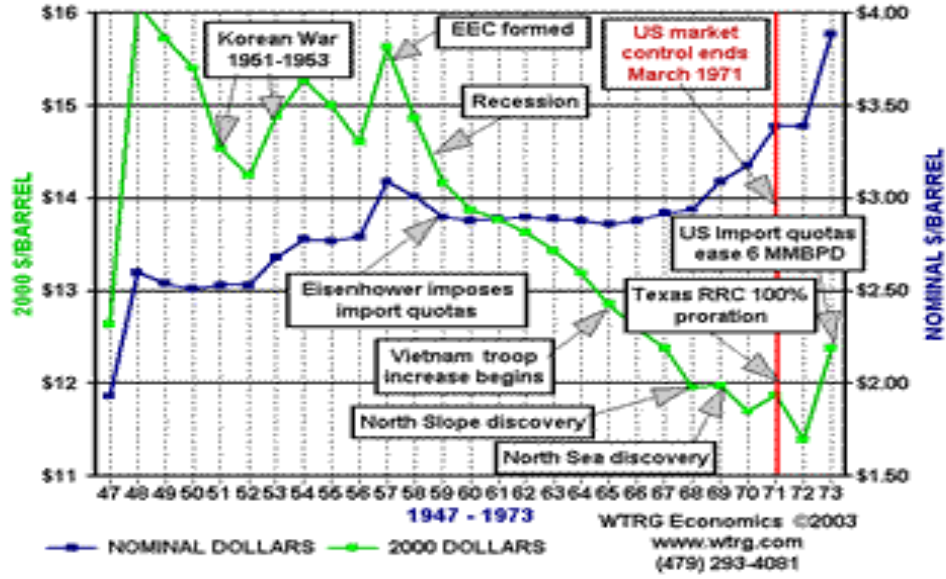
CRUDE OIL PRICES
2000 DOLLARS



تراوح سعر النفط منذ عام 1948 وحتى 1960 ما بين 2.5-3 دولار فقط وقد كان حتى عام 1957 يساوي 2.5 دولار فقط ووقف بعدها إلى 3 دولار أو ما يعادل 20% زيادة في السعر ثم ارتفع حتى عام 1973 وبلغ حوالي 15 دولار للبرميل قبل حرب أكتوبر

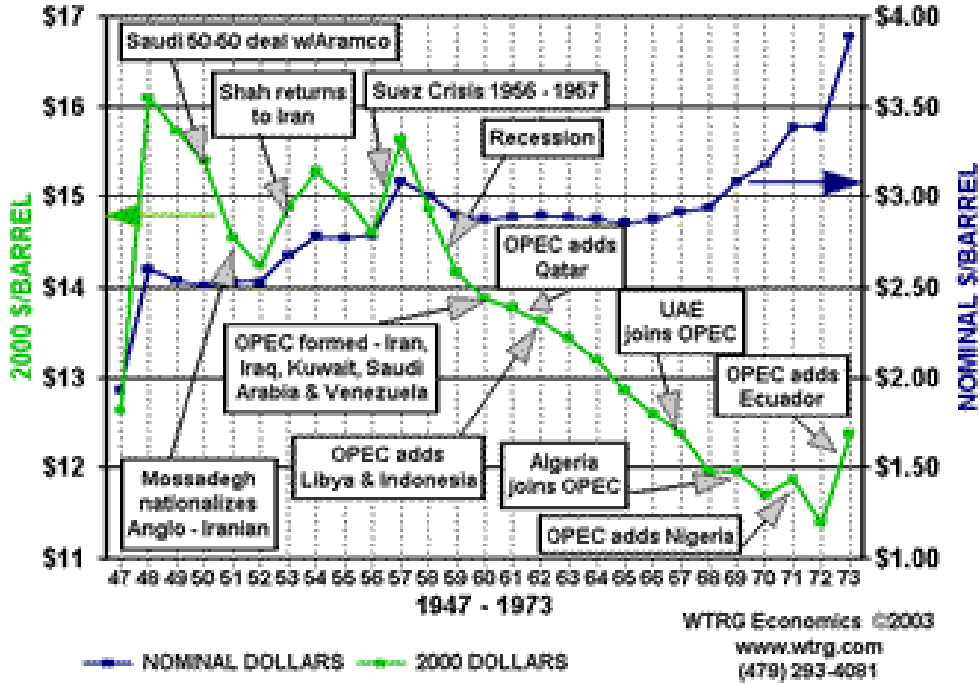
World Events and Crude Oil Prices 1947-1973

U.S. - WORLD EVENTS & OIL PRICES



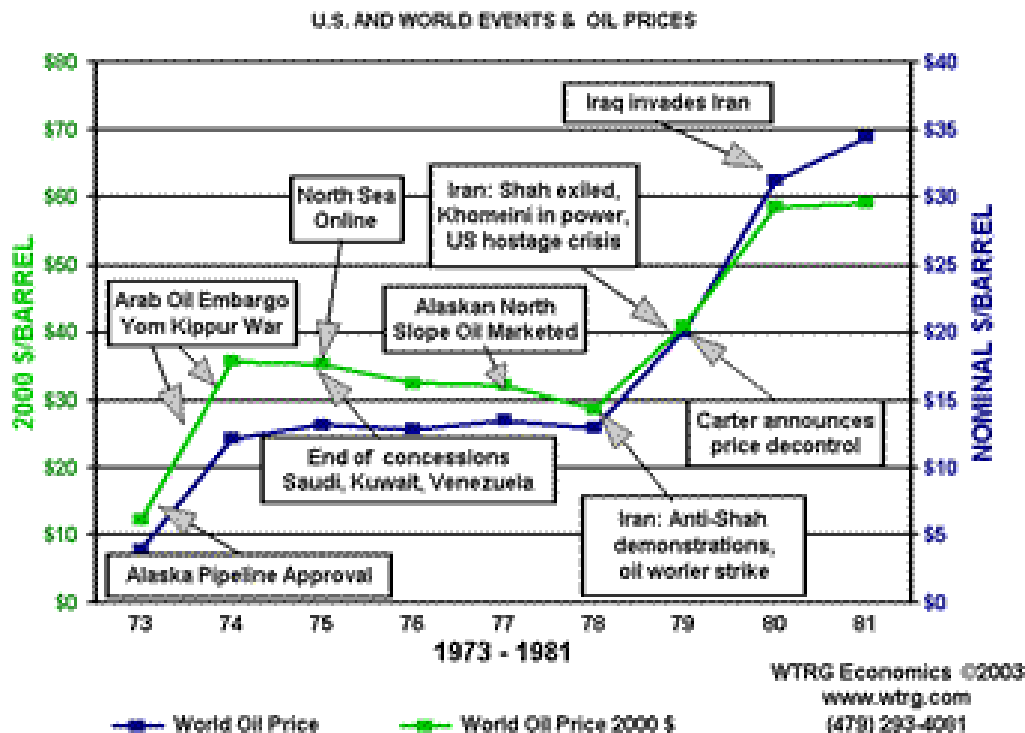
Middle East, OPEC and Oil Prices 1947-1973

MIDDLE EAST, OPEC & OIL PRICES



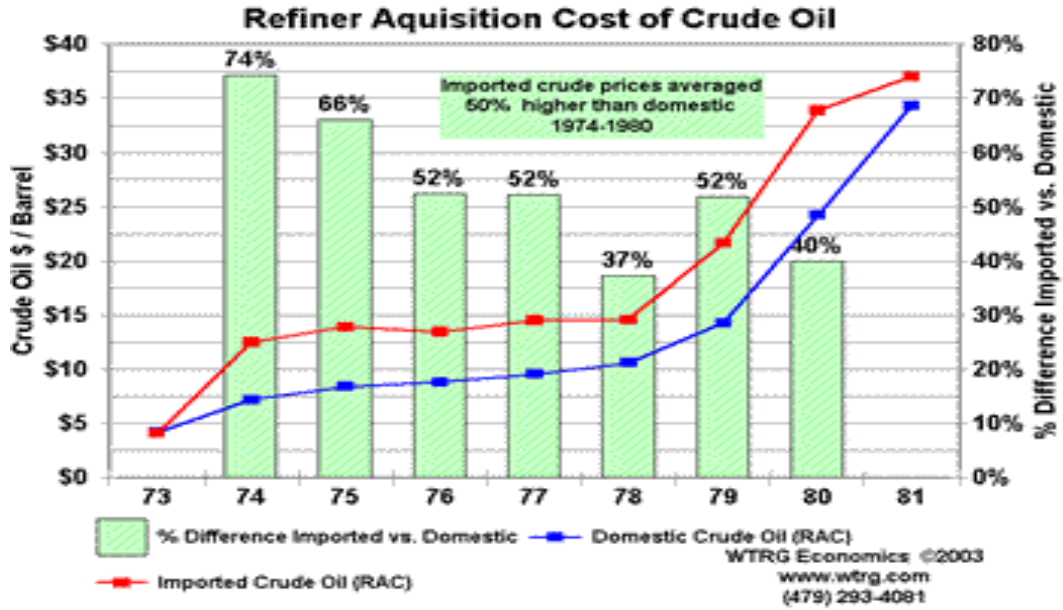
لكن عند إعادة ضبط الأسعار وفقا للتضخم نجد أن السعر قد انخفض من 15 دولار للبرميل إلى 12 دولار تقريبا مما يعكس الضعف في أسعار صرف الدولار في الدرجة الأولى ، وفي عام 1960 تأسست الأوبك في العراق وضمت عضويتها في ذلك الوقت 5 دول نفطية هم إيران والعراق والسعودية والكويت وفنزويلا وبعد 11 عام انضم إليها باقي الأعضاء وهم قطر اندونيسيا ليبيا الإمارات الجزائر ونيجريا، ورغم ذلك انخفضت عوائد الأوبك من النفط بشكل كبير على الرغم من تزايد الطلب وذلك بسبب تناقص القدرة الشرائية للدولار (التضخم) وبلغت نسبة الانخفاض حوالي 40%، وفي مارس 1970 ويسبب التشريعات الأمريكية أصبح من حق المنتجين الأمريكيين التوسع في الإنتاج مما يعني أن السيطرة على الأسواق سوف تتحول إلى أوبك بدلا من تكساس و أوكلاهوما ولوزيانا.

في عام 1972 كان سعر النفط حوالي 3 دولار ووقف بسبب حرب 1973 انجيدة إلى 12 دولار اي تضاعف 4 مرات خلال عامين فقط مع توقف الإمدادات النفطية من دول الشرق الأوسط إلى أسواق النفط بسبب المقاطعة العربية وقد أدى ذلك الموقف إلى نقص الإمدادات اليومية بحوالي 4 مليون برميل (7% من الإنتاج العالمي) على الرغم من محاولات بعض الدول الأخرى تعويض النقص وزيادة الإنتاج مما أكد على الدور الكبير الذي تلعبه أو يمكن تلعبه أوبك في المحافظة على الأسعار أو حتى رفعها.

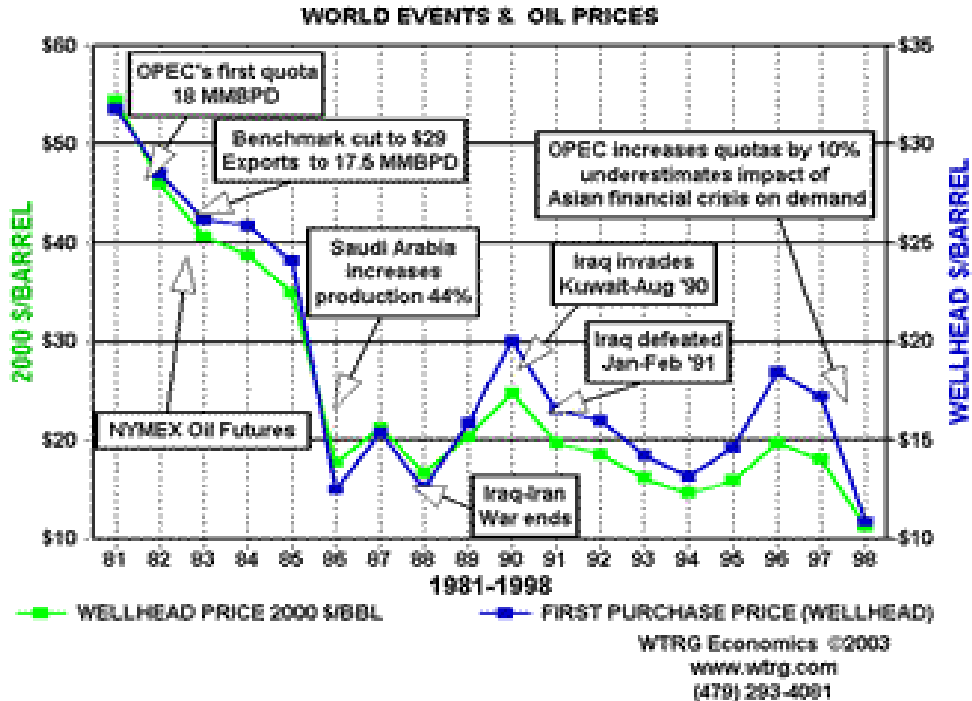


وقد كان للاجتياح الروسي لأفغانستان والثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية التأثير الأبرز على أسعار النفط والذهب في عام 1978-1980 مما دفع الأسعار من 14 دولار للبرميل في عام 1978 إلى 38 دولار في عام 1980.

وللحقيقة جزء كبير من المشكلة يرجع إلى السياسة الأمريكية تجاه الأزمات الدولية وطرق معالجتها وانعكاسها على أسعار البترول مما أدى إلى أن يتحمل المستهلك الأمريكي 48% زيادة في السعر المرتفع أصلا.



لكن هل هذه السياسات أتت أو كلها فعلا؟ في البداية كان هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1973-1974 كنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة لكن هذه السياسات قد أعاقت إلى حد بعيد عمليات الإنتاج والاستكشاف والبحث عن مصادر أخرى داخل الولايات المتحدة فالخوف من الارتفاع المستمر للأسعار ونفاذ المخزون النفطي جعل المشترون يقيدون استهلاكهم إلى حد بعيد ولولا تلك السياسات لما اعتمدت أمريكا اليوم على كل هذا الحجم من الاستيراد الخارجي ولما ارتفعت الأسعار بحدده خلال الأزمات كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية والسؤال هل استفادت أوبك من الفشل الأمريكي وسيطرت على أسواق النفط؟ للحقيقة لم تنجح أبدا في القيام بهذا الدور في أي وقت منذ نشأتها ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم وجود قوه لجبر الأعضاء على إنتاج الحصص المخصصة لهم فقط أو حتى إليه لضبط هذه العملية وابتسط مثال على ذلك هو التحذيرات السعودية خلال أزمة إيران العراق من ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى هبوط حاد في الطلب ولم تستجيب أوبك لهذه التحذيرات.



وقد اضطر المستهلكون إلى تقييد استهلاكهم بشكل كبير والاتجاه إلى تحسن وزيادة كفاءة الآلات التي تستخدم البترول كوقود والعوازل في أنظمة البناء مع زيادة الانكماش كل ذلك أدى إلى انخفاض حاد في الطلب ودفع بأسعار البترول إلى الهبوط الحاد السريع وعلى الرغم أن الانكماش لم يدوم طويلا إلى أن المستهلكين أدركوا أن أسعار النفط سوف ترتفع في النهاية فتعزز لديهم القناعة بضرورة تطوير منتجاتهم وحياتهم لتخفيف الاعتماد على استهلاك النفط، إلا إن أوبك حاولت جاهده السيطرة على الوضع من خلال تحجيم الإنتاج وذلك منذ عام 1982-1985 وكان الفشل من نصيبها ولم يلتزم الأعضاء بالخصص المعطاة لهم وتجاوزوها بشكل مستمر وكانت السعودية هي الخاسر الأكبر بسبب هذه السياسات فقد كانت تقوم بتخفيض إنتاجها من النفط لامتناس الزيادة في العرض ولكنها في عام 1986 قررت التوقف عن القيام بهذا الدور والتحول إلى الأسواق الفورية وزادت إنتاجها من 2 مليون برميل إلى 5 ملايين برميل وأدى ذلك إلى هبوط سعر البرميل إلى أقل من 10 دولار في منتصف العام وعندها قررت أوبك في نهاية العام برفع سعر البترول إلى 18 دولار وقد كان الدولار قد وصل إلى قمة ارتفاعه في ذلك الوقت أي في نهاية العام 1985 وسجل ما يزيد عن 3.45 مارك و 1.03 استرليني و 2.97 سويسري 350 ين ومع بدء هبوط أسعار النفط اخذ الدولار في الهبوط حتى وصل في عام 1987 إلى 119.90 ين 1.5646 مارك 1.3670 سويسري 1.9750 استرليني مما يعني إن أسعار النفط قد هبطت إلى أقل من دولار بعد تعديل القيمة تقريبا ولم تعاود الارتفاع إلا مع بداية الاضطرابات مره أخرى في المنطقة ومآقبها من اجتياح عراقي للكويت وحرب تحرير الكويت وسرعان ما عادت إلى الهبوط من جديد واستمر الوضع حتى عام 1994 ووفقا لعملية ضبط السعر مع معدل التضخم يكون السعر هو الأدنى منذ حرب 1973.

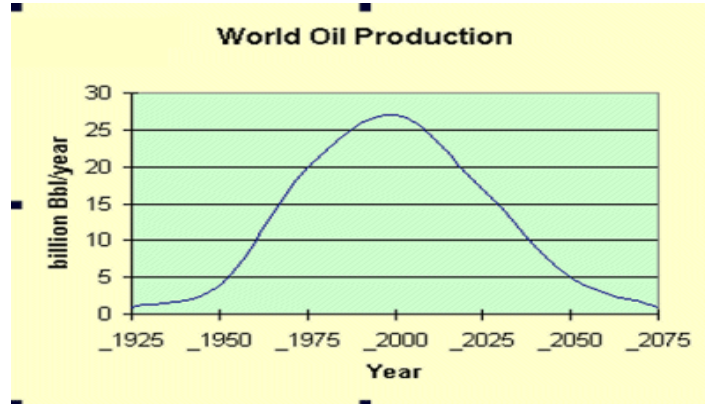
ومع تزايد قوة الاقتصاد الدولي الأمريكي والنمو العالمي زاد الاستهلاك اليومي للعالم بمقدار 6.2 مليون برميل يوميا عن استهلاكه الطبيعي وذلك خلال الفترة من 1990-1997 إلا إن أزمة النور الآسيوية قد أسأت أوبك قرأتها مما دفعها إلى رفع سقف الإنتاج إلى 27.5 مليون برميل أو ما يعادل 10% زيادة عن إنتاجها المفروض (25 مليون برميل يوميا) بدلا من تخفيضه مما أدى إلى هبوط حاد في أسعارها على امتداد عام 1998 فعمدت إلى تخفيض سقف الإنتاج ب 1.25 مليون برميل ثم 1.335 مليون أخرى ولم تنجح في وقف الهبوط ثم 1.719 مليون أخرى ليتوقف الهبوط في ابريل 1999 ومن بعدها واصلت أسعار النفط ارتفاعها حتى اليوم.

Cash Petroleum Spot Prices

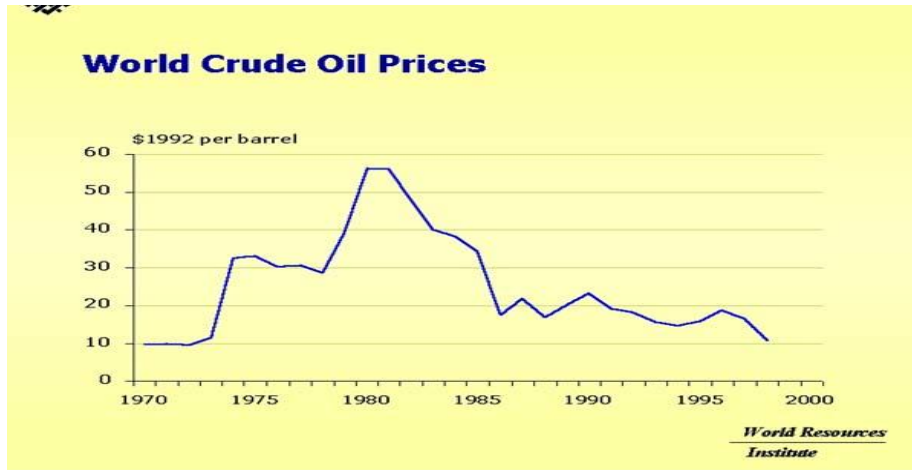
copyright oilnergy.com, 2004

		5/13/04	5/12/04	Change	
West Texas Intermediate fob	\$/BBL	40.53	40.78	- 0.25	- 0.61%
Alaska North Slope delivered to West Coast	\$/BBL	39.93	39.62	+ 0.31	+ 0.78%
Saudi Arabian light fob	\$/BBL	35.91	35.73	+ 0.18	+ 0.50%
North Sea Brent fob	\$/BBL	38.23	38.49	- 0.26	- 0.68%
Fuel oil No.2 NY hbr bg gl fob	¢/gal	105.37	104.75	+ 0.62	+ 0.59%
Gasoline uni prem RVP NT hbr bg bl fob	¢/gal	155.03	151.73	+ 3.30	+ 2.17%
Gasoline uni RVP NT hbr bg bl fob	¢/gal	140.03	136.83	+ 3.20	+ 2.34%
Natural Gas, Henry Hub	\$/MMBtu	6.405	6.435	- 0.030	- 0.47%

الإنتاج المتوقع حتى عام 2075 من النفط بالبلليون برميل سنويا



أسعار النفط العالمي منذ عام 1970 وحتى عام 2000



الخلاصة

في ظل الظروف الحالية سوف تقيّد الدول المنتجة إنتاجها وستخفض المصافي من تكريرها وسيرتفع الطلب بحده مما سيدفع أسعار النفط إلى الصعود لسنوات كثيرة طويلة قادمة وقد تصل الأسعار إلى 100 دولار خلال فترة قصيرة (سنه أو سنتين على الأكثر) ما لم يتم تحجيم الطلب أو زيادة المعروض أو العودة إلى الفحم (22% من الوقود المستهلك في أمريكا من الفحم) أو زيادة الإنتاج أو رفع الفائدة بحده أو إيجاد مصادر بديله وبغير ذلك لن ينتهي أي عقد من عقود النفط في أسواق المستقبلات عند ادني سعر أبدا والحلم بعودة الأسعار إلى ما كانت عليه منذ عام واحد فقط شبه مستحيل في ظل تلك الظروف وسيظل الأمل في تعديل بسيط لجني الأرباح قبل معاودة الصعود ولكن متى يبدأ التصحيح ونرى السعر تحت حاجز الـ 40 دولار مره أخرى، اخشي أن يطول الانتظار فنبدا بحلم أن نرى السعر تحت الـ 50 دولار وهو حلم تماما كسابقه يبقى مجرد حلم آخر قد لا يتحقق قريبا مما يقودنا إلى أزمة أخرى هي أزمة الديون .

أزمة الديون وسعر البترول

واصلت أسعار البترول ارتفاعها مسجله اعلي سعر في تاريخ تداول عقود النفط في بورصة نايمكس منذ عام 1983 حين بدء تداول البترول فيها في نفس الوقت هبطت أسعار سندات الخزينة الأمريكية أو أدوات الدين الأمريكي وكأنها في حالة سقوط حر مما دفع بأسعار الفائدة إلى اعلي مستوياته منذ صيف 2002, وقد تبعته كثير من أدوات الدين العالمي والخاص وارتفعت الفائدة أكثر. لماذا هذا التزامن المرعب؟

السبب بسيط وواضح انه الاصطدام القاتل بين العرض والطلب في اخطر سوقين في أمريكا على الإطلاق سوق الطاقة وسوق الديون.

سوق الطاقة

اشتعل الطلب في أمريكا ومن الصين وباقي العالم على المشتقات البترولية بمجنون غير مسبوق مع انخفاض حاد غير مسبوق أيضا في العرض لدرجة أن أي تغيير ولو طفيف في إنتاج البترول في أيا من الدول المنتجة الرئيسية (العراق - السعودية) أو حتى الفرعية ممكن أن يؤدي إلى حالة جنون الشراء في البورصات الدولية.

ولمن يظن أن هذا الارتفاع لا يعنى أكثر من مجرد زيادة طفيفة في الفاتورة الشهرية أو مجرد نصف نقطه انخفاض في معدل النمو السنوي نقول حان موعد الاستيقاظ والتوقف عن الأحلام ففي أول رد فعل للارتفاع الأخير في سعر البترول انخفضت أسواق الأسهم في هونج كونج واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية واندونيسيا والهند (نمور آسيا) بما يعادل 274 إلى 750 نقطة على مؤشر الدوجونز وهو هبوط اقل ما يوصف به انه رهيب والله رهيب.

بينما فقد في الهند ما يعادل 1115 نقطة على نفس المؤشر وهذا يعطى انطباع واضح ماذا سيحدث عند تجاوز السعر لحجز ال 50 دولار وهو أمر يبدو في الوقت الحالي معقول جدا. لقد أدى الارتفاع أيضا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري المثقل بالعجز منذ سنوات ليسجل 46 بليون دولار فقط في ابريل 2004 وحتى قبل ذلك الارتفاع كان سعره عامل حاسم في اضطراب أسواق المال الدولية وعلى الأخص سوق الدين الدولي.

سوق الدين

هناك طلب حاد ومتزايد من الحكومة الفيدرالية والمستهلكين ورجال الأعمال على الديون يقابله عرض متناقص بسبب إحجام المقرضين عن إقراض دولاراتهم بسبب توقع انخفاض دولاراتهم التي سبق أن اقرضوها عند موعد الاستحقاق بسبب التضخم المتوقع وسوف يترك ذلك تأثير سيء على السوق حيث

سيؤدى إلى رفع معدل الفائدة على ما يجب دفعه سواء أكان رهن عقاري أو قرض سيارة أو أي أصل آخر تنوى اقتناؤه مما قد يقوض فقاعة الإسكان في أمريكا.

أن رفع سعر الفائدة هو أهم وخطر سلاح في النظام الاقتصادي الربوي حاليا وذلك لسبب بسيط كل العالم يتعامل بالربا بشكل مباشر أو غير مباشر.

أن سوق الديون أكبر بمرات كثيرة من كل أسواق الأسهم في العالم مجتمعه ومع ذلك يجهله معظم الناس، وقد أصدرت الحكومة الفيدرالية في آخر تقرير لها عن وحش الديون كما يسميه البعض وتحت مسمى " التدفق النقدي" وهو أهم البيانات المهمة على الإطلاق، أن الحكومة تنظر إلى الديون من حيث من المقرض ومن المقترض بالإضافة إلى الديون الجديدة لكل فترة وإجمالي الدين المتراكم كما في صفحة 52 من تقريرهم عن وحش الديون البالغ 35 تريليون دولار حتى نهاية 2003 فقط وقد اظهر التقرير أهم الديون على الحكومة وهي الأوراق المالية الحكومية (10 تريليون دولار) يجب أن تسدها الحكومة الفيدرالية بسعر فائدة اعلي بكثير مما كان السعر عند اقتراضها.

والأخرى هي الرهون العقارية تبلغ 9.5 تريليون دولار منها 7.3 تريليون لأصحاب المنازل العائلية المكونة من فرد واحد!! ومن السهل تخيل ماذا سيحدث في هذه الرهونات عندما يواصل البترول ارتفاعه مع سعر الفائدة حتى مع ارتفاع سعر البيوت نفسها مازالت عند أسوء وضع منذ قرن تقريبا، والاهم من ذلك في هذه الرهونات معرفة من أقرضهم المال؟ بالطبع الحكومة أولا بمبلغ 4 تريليون تقريبا وهو ما يزيد عن مدخرات وقروض جميع البنوك الأمريكية مجتمعه!! فهل هذه البداية أم النهاية لأحد يعرف فالكل يتكلم عن الأزمة ولأحد يتكلم عن الحلول ولذا تبدوا الصورة سيئة للغاية فالدولار معرض لهبوط حاد (30% من سعره الحالي أمام العملات الرئيسية) وسعر الفائدة سينطلق إلى الأعلى 4% أخرى وجبل الديون قد ظهرت قمته وسعر البترول يقترب من تسجيل أرقام جديدة غير متوقعه أبدا لأشد الخللين تشاؤم فهل فات الوقت للتصرف أم أن هذه الأزمة ستضع آخر مسمار في نعش الرأسمالية وتلحق بغيريتها الغير مأسوف عليها الشيوعية إما أن الأوان للعالم أن يهب لتوقيع بريتون وودر جديدة أو بكين وودر هذه المرة والله اعلم.